المعلمون والنقابة*

غسان زقطان

حسب إحصائيات وزارة التربية والتعليم في فلسطين، هناك حوالي 56 ألف معلم يعملون في المدارس الحكومية. الرقم لا يشمل المدارس الخاصة، أو مدارس وكالة الغوث «الأونروا»، التي تغطي مدارس مخيمات اللاجئين حتى نهاية المرحلة الإعدادية، ولا تشمل بالطبع رياض الأطفال.

وحسب إحصائيات الصحافة وممثلي المعلمين، من غير اتحادهم/نقابتهم، فقد وصل إلى رام الله منتصف الأسبوع الماضي ما بين 20 إلى 30 ألف معلم/ة، غطوا الشوارع والساحات المؤدية إلى رئاسة مجلس الوزراء. بدأ تدفق المحتجين منذ الصباح الباكر، واكتملت أعدادهم قبل الظهر، حيث واصلوا وقوفهم أمام مجلس الوزراء لساعات دون أن يحظوا بإطلالة رئيس الوزراء رامي الحمد الله، أو أي ممثل عنه، أو متحدث باسمه.

في الوقت نفسه، كانت هناك اعتصامات للمعلمين الحكوميين في مختلف محافظات الضفة الغربية أمام مديريات وزارتهم.

حسب تصريحات جهات مسؤولة في السلطة، فإن تحرك المعلمين واحتجاجاتهم يخدم "أجندات خارجية"، وأنهم، أي المعلمين/ات، يخفون وراء مطالبهم المعيشية أغراضاً سياسية.

حسب المتحدث باسم "اتحاد المعلمين"، وهو الإطار النقابي للمعلمين، فإن "هناك" من سيّس التحرك وأخرجه عن مهنيته وبعده المطلبي.

في هذا السياق، قامت الأجهزة الأمنية باعتقال عدد من المعلمين، وصل الرقم حتى 20 مساء الأربعاء 17 شباط 2016، غالبيتهم من منطقة الخليل، كما شملت الاعتقالات بعض النشطاء في الشمال، وهي الاعتقالات التي ستعزز الشكوك لدى قواعد أكبر النقابات في فلسطين بنوايا السلطة من جهة، ومدى تمثيل قيادتهم النقابية لحقوقهم ومطالبهم من جهة ثانية.

الآن يتسع الاحتجاج ويتعقد ويضاف إلى قائمة القضايا المطلبية الطويلة والقديمة بند الإفراج الفوري عن المعلمين المعتقلين، وستتصاعد المطالب داخل الاتحاد بضرورة إعادة النظر بالممثلين الذين يقودون النقابة، والذين ابتعدوا أكثر مما ينبغي عن القواعد التي "انتخبتهم"، وبدوا أقرب إلى خطاب السلطة.

جانب من اعتصام المعلمين والمعلمات وتوجههم في مسيرة باتجاه مقر مجلس الوزراء في رم الله للتعبير عن مطالبهم، شباط 2016. (عدسة: ضياء جعبة)

التصعيد الذي تسببت به حملة الاعتقالات، منح المواجهة بعداً صدامياً، ووضع قيادة الاتحاد والسلطة في سلة واحدة في مواجهة القاعدة العريضة الملتفة خلف مطالبها، التي تتشكل من مختلف الاتجاهات والتيارات والفصائل، بما فيها "فتح".

ستضطر الأجهزة الأمنية أمام ضغط الشارع للإفراج عن المعتقلين من المعلمين، وستتراجع، كما يحدث دائماً، عن سلوكها المتسرع والمرتجل، ولكن الاحتجاج سيتواصل، وسيذهب نحو مناطق أعمق تطال بنية الأطر النقابية وهويتها ودورها.

الأمر ليس مجرد احتجاج نقابي الآن، لقد تجاوز ذلك بمجرد رفض المعلمين الاتفاق الذي أبرمته قيادة الاتحاد مع الحكومة، ما كشف عن الهوة الواسعة التي تفصل مجلس النقابة عن قواعدها، وهو خلل قائم وملموس ويمكن ملاحظته بسهولة في معظم هيكليات وبنى المنظمات الشعبية التي انبثقت عن منظمة التحرير الفلسطينية في السبعينيات، وقامت بدورها في شروط المنفى، واستطاعت ضمن تلك الشروط أن تحقق حضورها "الوطني"، ولكنها لم تتمكن من التكيف مع التحولات التي نشأت مع نتائج اتفاقيات أوسلو، وترافقت مع بناء السلطة ووزاراتها ومؤسساتها "الخدمية" على الأرض، وفي أوساط شعبها، وما يعنيه ذلك من مهمات مطلبية وحقوق وقضايا معيشية، لم تستوعب، هذه المنظمات، أنها الآن معنية بحقوق حياتية، وأنها تمثل قواعدها المهنية لدى "السلطة"، وليست جزءاً منها، لم تنتبه لضرورة الانفصال عن أجهزة السلطة وسلوكها، التي لم تعد منظمة التحرير، واحتفظت بوعيها القديم وواصلت تصرفها من داخل المؤسسة الرسمية وفي سياقها في غياب واضح لهويتها النقابية.

هذا هو جوهر المواجهة الآن، وهذا هو السؤال الذي طرحه المعلمون بقوة على الحكومة وعلى المجتمع الفلسطيني: ما الذي نحتاج إليه الآن نقابات مهنية حقيقية معنية بحاجات قواعدها ومنتسبيها وحقوقهم، أم أطر سياسية فصائلية هي امتداد للخطاب الرسمي؟

ببساطة، لقد اختار المعلمون في فلسطين النقابة.

شاعر-فلسطين

الهوامش:

* http://24.ae/mobile/article/222545/%D8%A7%D984%%D985%%D8%B9%D984%%D985%%D988%%D986-%%D988%%D8%A7%D984%%D986%%D982%%D8%A7%D8%A8%D8%A9.aspx

جانب من اعتصام المعلمين والمعلمات وتوجههم في مسيرة باتجاه مقر مجلس الوزراء في رم الله للتعبير عن مطالبهم، شباط 2016. (عدسة: ضياء جعبة)